

كمن استوجز شهر المحرمة او لوى الغنم وحكته انلا
 يضمن ما تلف في يده او يملكه لان العين امانة في يده
 لانه قبضها بالاذن وهذا الاجماع الاتي وجهه للسائفي
 انه يضمن وصح نزيد الاحراى جعله مترددا بين
 التسميتين **نيزيد العمل** اي بسبب نيزيد العمل
في النوب نوعا اي من حيث النوع بان قال ان خطته
 فارسيما فدرهم وان خطته روميا فدرهمين **رومانا**
 اي من حيث الزمان بان قال ان خطته اليوم فدرهم
 وان خطته غدا فبنصف درهم وقوله **في الاول** اي
 في الشرط الاول فبدرهم لقوله زمانا فقط لان التردد
 اذا كان في النوع يجوز بالاخلاق بين علمائنا الثلاثة
 حتى اذا عمل اي العملين في الحياطة الفارسية او الرومية
 استحق سماه اجرا **وعند زفر** والثلاثة لا يجوز جهالة
 المعقود عليه المحال ولما انهما عملان مختلفان يبدلين
 مختلفين وكل واحد معلوم فينفيين احدهما باختياره
 وترتفع الجهالة المفضية للتنازع واذ كان التردد
 في الزمان يصح في الاول دون الزمان الثاني حتى اذا
 خاطبه اليوم في قوله ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته
 غدا فبنصف درهم فله درهم وان خاطبه غدا فله اجر
 مثله لا يتجاوز به نصف درهم عند ابي حنيفة وعند
 بصح في الاول والثاني حتى اذا خاطبه اليوم فله درهم

وان

وان خاطبه غدا فله نصف درهم **وعند زفر** والثلاثة لا يصح
 الاتي الاول والاتى الثاني لما ذكرناهما انهما عقدان يبدلين
 مختلفين فيصح كلاهما وله ان الشرط الثاني عقد اخر
 فقد حصلت فيه تسميتان لان الموجود في اليوم الاول
 تسمية واحدة لان الثانية مضافة فصحت الاو في اذ
 جازت التسمية الثانية اجتمع في العقد تسميتان وتسميتا
 في عقد واحد متسدة فوجب اجر المثل وصح التردد
ايضا في الدكان بان قال ان سكنت هذه الدكان عطارا
 فبدرهم في الشهر وان سكنتها حدا فبدرهمين فالفقد
 جازع عند ابي حنيفة وقال لا يصح لان المعقود عليه واحد
 والاجراء مختلفان ولا يدرك ايها يجب فلا يصح وبه قال
 زفر والثلاثة وله ان اقل الاجرتين يجب بتسليم المحل
 والزيادة موقوفة على ظهر العمل ولو كان كل الاجرة موقوفة
 على ذلك كما في مسألة الحياطة الرومية والفارسية جاز
 وهذا **وفي الميت** ايض مثل الدكان وصح تردد بيد
 الاجرة في **الدابة** ايض **مسافة** اي من حيث المسافة
 بان قال لحي فله هذه الدابة الي بعد ربعين درهمها
 والى الكوفة بعش دراهم **فيحلالا** اي من حيث الحلال بان قال
 اجر تكبها على نكاح لان حملت عليها فنظارا من حد يد فيماينة
 فالعقد جائز فيه مع اذ ابي حنيفة خلافها ما ورد في الثلاثة
 وكذا الحكم اذا كان التردد بين ثلاثه اسما ولا يجوز

عليها انظارا من حد يد فيماينة
 فالفقد جائز فيه مع اذ ابي حنيفة خلافها ما ورد في الثلاثة
 وكذا الحكم اذا كان التردد بين ثلاثه اسما ولا يجوز